



مجموعة البركة المصرفية
شركة مساهمة بحرينية (ش.م.ب) عامة

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (السادس عشر)
المنعقد بتاريخ 20 مارس 2017م

عملاً بأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (عامة)، وجه رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل نيابة عن المجلس الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور الاجتماع (السادس عشر) للجمعية العامة العادية الذي تقرر عقده في المنامة بملكة البحرين في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاثنين بتاريخ 21 من جمادي الثاني 1438هـ الموافق 20 مارس 2017م بالمقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية - قاعة الشيخ صالح عبدالله كامل الطابق الأول - خليج البحرين (Bahrain Bay) مملكة البحرين، وقد حضر الاجتماع الأشخاص المبينة أسمائهم في كشف الحضور من يمثلون المساهمين بالأصل أو الوكالة.

ترأس اجتماع الجمعية العامة العادية سعادة الشيخ/ صالح عبدالله كامل رئيس مجلس الإدارة، وأفتتح الاجتماع بحمد الله تعالى والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ثم رحب بالحضور من المساهمين وبكل من:

مندوب وزارة الصناعة والتجارة: الأستاذة/ ندى ناصر الذوادي

**مندوبى مصرف البحرين المركزي إدارة مصارف البنوك الإسلامية: السيد/ فهد بتيم - رئيس مراقبة مصارف التجزئة الإسلامية
الأنسة/ بسمة الجار - محل مالي**

**مندوبى مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة الأسواق المالية: السيد/ أحمد حميدان
رئيس إدارة البحوث وحماية المستثمرين**

مندوب بورصة البحرين: السيد/ سنان الشروقي - إدارة الإدراج وشئون الشركات

مندوبى مسجل الأسهم: شركة كاري كمبيوترشير: السيد/ محمد الأسود

مندوبى السادة إرنست آند يونغ (المدقق الخارجي): السيد/ عيسى الجودر - الشريك التنفيذي

ثم أعلن رئيس الجمعية أن مجموع الأسهم الممثلة بالأصل والوكالة في هذا الاجتماع بلغ 971,172,369 سهماً ، وقد أكد هذا الرقم مندوب مسجل الأسهم الذي تولى رصد الأسهم، وذلك من أصل مجموع الأسهم المكتتب بها وباللغة 1,149,218,451 سهم، وبذلك تكون نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصل والوكالة (84.51%) من مجموع الأسهم، ويكون نصاب الاجتماع قانونياً.

وبعد التأكيد من اكمال النصاب بحضور الجهات الرقابية، اقترح السيد رئيس الجلسة تعين الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد مقرراً للجتماع، وافق الجميع على ذلك. وبناء عليه، تمت تلاوة جدول الأعمال المكون من البنود التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.
2. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.
3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016م والمصادقة عليها.
5. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على المواقف المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:
 - أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,154,458 دولار أمريكي.
 - ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة قدرها 11,396,304 دولار أمريكي بواقع 1.0 سنت أمريكي للسهم الواحد تعادل نسبة 1% من القيمة الاسمية للسهم في موعد أقصاه 26 إبريل 2017م.
 - ج. تحويل مبلغ 124,993,819 دولار أمريكي للأرباح المبقة.
6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 20 سهم مدفوع (قيمتها 57,460,923 دولار أمريكي تعادل نسبة 5% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقة بعد الحصول على المواقف المطلوبة من الجهات الرسمية.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.
8. الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
9. النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017م وتقويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
10. الإطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصادر طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:
 - أ. الإطلاع على نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
 - ب. الإطلاع على تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2016م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

11. الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:
- أ. يدفع 25.78 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
 - ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 4,021,457 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرةً من الأرباح المتبقية.
12. انتخاب أعضاء مجلس إدارة لدورة جديدة مدتها ثلاثة سنوات من تاريخ الانتخاب بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. (انظر التقرير الخاص بأعضاء مجلس الإدارة المنتهية ولايته وقائمة المرشحين لإعادة انتخابهم)
13. الموافقة على إعادة انتخاب الهيئة الشرعية الموحدة لدورة جديدة مدتها ثلاثة سنوات من تاريخ إعادة الانتخاب.
14. مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته.
- بعد الإنتهاء من تلاوة جدول الأعمال، طلب رئيس الجلسة من المساهمين اعتماد جدول الأعمال قبل النظر في بنوده حيث تمت الموافقة على الجدول بالإجماع.

البند الأول

الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016

في مستهل الجلسة خاطب سعادة رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية السادة المساهمين مرحباً بهم أصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء المجلس. وتلي على مسامعهم تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.

البند الثاني

الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016

استعرض رئيس الجلسة هذا البند وبعد ذلك طلب من رئيس هيئة الرقابة الشرعية تقديم تقرير الهيئة.

حيث تم الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م الذي تلاه د. عبدالستار أبو غده - رئيس الهيئة وقد جاءت خلاصة التقرير معتبرة عن رأي الهيئة ومن ضمن ما جاء فيه:

أولاً:

فقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2016 م عدد ستة اجتماعات كانت بالمركز الرئيسي للمجموعة بملكة البحرين، عدا واحدا كان بينك البركة تونس، حيث درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجرتها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016 م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عددا من الاجتماعات درست فيها مجموعة من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً:

لقد رأينا وعن طريق اللجنة التنفيذية المتبعة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2016 م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 م وبيان الدخل والإيرادات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفينين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان.

كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعايير المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1 / 31 ووفقا لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتحصّن مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامتها تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإيادء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمرافقة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتحطيم وتنفيذ المرافقة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م تمت في الجملة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية ١ / ٣١ ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها الخامس عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت في 20 مارس 2016م فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 3,962 مليون (ثلاثة ملايين وتسعمائة واثنتين وستين ألف) دولار أمريكي زكاة، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرةً من أرباح المساهمين المبقة للعام المالي 2015م . هذا وقد تم دفع وتوزيع مبلغ قدره (3,078) ثلاثة ملايين وثمانمائة وسبعين ألف) دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة . أما المبلغ المتبقى والبالغ قدره 884 ألف (ثمانمائة وأربعة وثمانون ألف) دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بعد أقصى قدرها قبل نهاية الربع الأول من 2017 بمثابة إلهام تعالي.

أما زكاة عام 2016 فإن المجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية . وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعل المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 0.38%. وفي حالة عدم توفر السبولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحفوظ تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016.

البند الثالث

الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016

تم الاستماع إلى تقرير تدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016 من مدقق الحسابات (المدقق الخارجي) الذي تلاه السيد/ عيسى الجودر مندوب شركة إيرنست آند يونغ على السادة المساهمين ومن ضمن ما جاء فيه:

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2016، والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات النقدية والتغيرات في حقوق الملك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسؤولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسؤولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تحطيط وتتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصحة عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي:

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحظى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016.

البند الرابع

مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016م والمصادقة عليها

تحت هذا البند قام رئيس الجلسة بعرض الحسابات الختامية التي تضمنها الكتيب الموزع مسبقاً على المساهمين والذي حوى تفاصيل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016م مما مكن المساهمن من الإطلاع قبل الاجتماع على البيانات المالية والإيضاحات الواردة فيه حول القوائم المالية الموحدة، وقدم الرئيس التنفيذي شرحاً موجزاً لأهم المؤشرات المالية.

تم الاستفسار عن كيفية السيطرة على تأثير تذبذب سعر صرف العملات الأجنبية على الأرباح وأوضح الرئيس التنفيذي أن هذه الذبذبة في أسعار الصرف تحدث بسبب الأحداث التي مرت بها عدة دول توجد فيها المجموعة وهي مصر وتركيا والجزائر وجنوب أفريقيا وباكستان.

وتم التساؤل عن خطة زيادة الفروع في بعض البلدان والتي قد تؤثر سلباً على أرباح المجموعة وأوضح الرئيس التنفيذي أن هذه مجرد خطة وسيتم تنفيذها في الوقت المناسب حسب دراسة يتم إجراؤها للتوسيع.

كما تم الاستفسار عن إمكانية تخفيض سعر سهم المجموعة من دولار إلى أقل من ذلك كما فعلت كثير من البنوك في السوق البحريني. وأجاب الرئيس التنفيذي أنه سوف ينظر في هذا فيما بعد.

بعد ذلك طلب رئيس الجلسة من المساهمين الموافقة على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م حيث تمت الموافقة بالإجماع.

القرار:

تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.

البند الخامس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,154,458 دولار أمريكي.
- ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة قدرها 11,396,304 دولار أمريكي بواقع 1.0 سنت أمريكي للسهم الواحد تعادل نسبة 1% من القيمة الاسمية للسهم في موعد اقصاه 26 ابريل 2017م.
- ج. ترحيل مبلغ 124,993,819 دولار أمريكي للأرباح المبقة.

وأبدىت ملاحظة أن نسبة الأرباح الموزعة نقداً تتناقص كل عام فهل هناك اتجاه لزيادتها في الأعوام القادمة. وأوضح رئيس الجلسة أن هذا التوزيع تم بالتشاور مع الجهات الرقابية، وأضاف الرئيس التنفيذي أنه سيتم النظر في الأمر فيما بعد.

القرارات:

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,154,458 دولار أمريكي.
- ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة قدرها 11,396,304 دولار أمريكي بواقع 1.0 سنت أمريكي للسهم الواحد تعادل نسبة 1% من القيمة الاسمية للسهم في موعد اقصاه 26 ابريل 2017م.
- ج. ترحيل مبلغ 124,993,819 دولار أمريكي للأرباح المبقة.

البند السادس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 20 سهم مدفوع (قيمتها 57,460,923 دولار أمريكي، تعادل نسبة 5% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية

وقدم رئيس الجلسة البند أعلاه طالباً من السادة المساهمين النظر في توصية مجلس الإدارة الواردة في هذا البند حيث قررت الجمعية العامة للمساهمين اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 20 سهم مدفوع (قيمتها 57,460,923 دولار أمريكي) بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

البند السابع

ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م

طلب رئيس الجلسة من المساهمين ممارسة حقهم بالنظر في ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م.

حيث قام المساهمون بالتصادقة على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016م بالإجماع.

البند الثامن

الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

على إثر الموافقة على البند أعلاه دعا رئيس الجلسة المساهمين إلى النظر في توصية مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

وقد وافق المساهمون على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

البند التاسع

النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند بونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017م وتقويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تقويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

استعرض رئيس الجلسة التوصية المقدمة من مجلس الإدارة في هذا البند بإعادة تعيين السادة (إرنست آند بونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017م وتقويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تقويض من يراه لتحديد تقويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وطلب من ممثلي شركة إرنست آند بونغ مغادرة القاعة ثم طلب من المساهمين النظر في التوصية.

وقد تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند بونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017م وتقويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تقويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

البند العاشر

الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصادر طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:

- أ. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
- ب. تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2016م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند حيث تم اطلاع السادة المساهمين على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصادر طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي من خلال ما ورد في التقرير السنوي الموزع على المساهمين قبل الاجتماع بالإضافة إلى عرض مرئي تضمن تلخيصاً لتقرير متطلبات الحوكمة الذي تم تفصيله في التقرير السنوي كما تم في نفس العرض إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس من خلال ما ورد بالتقرير السنوي الذي وزع عليهم قبل الاجتماع، وتم كذلك إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2016م. وبعد الاطلاع على التقارير أعلاه على التوالي اتخذت الجمعية العمومية بشأنها القرارات التالية:

القرارات:

- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحنتى تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصادر طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحنتى تقرير تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحنتى تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2016م.

البند الحادي عشر

الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2016م على النحو التالي:

- أ. يدفع 25.78 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 4,021,457 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرةً من الأرباح المتبقية.

القرارات:

- تمت الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2016م على النحو التالي:
- أ. يدفع 25.78 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن توزع مبلغ 4,021,457 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرةً من الأرباح المتبقية.

البند الثاني عشر

انتخاب أعضاء مجلس ادارة لدورة جديدة مدتها ثلاثة سنوات من تاريخ الانتخاب بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. (انظر التقرير الخاص بأعضاء مجلس الادارة المنتهية ولايته والمرشحين لاعادة انتخابهم)

عند النظر في هذا البند قررت الجمعية العامة للمساهمين ما يلي:

1. انتخاب المرشحون لعضوية مجلس الادارة بالتزكية حيث تطابق عدد المرشحين مع العدد المطلوب لشغل المراكز في عضوية مجلس الادارة والفوزين بالتزكية هم:
 1. الشيخ صالح عبدالله كامل
 2. الأستاذ عبدالله عمار السعودي
 3. الأستاذ عبدالله صالح كامل
 4. الأستاذ صالح محمد يوسف
 5. الأستاذ عدنان أحمد يوسف
 6. الأستاذ عبدالإله عبد الرحيم صباحي
 7. الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
 8. الأستاذ يوسف على فاضل بن فاضل
 9. الأستاذ جمال بن غليطة
 10. الدكتور باسم عوض الله
 11. الأستاذ محي الدين صالح كامل
12. شركة نظم السعودية للاستثمار (شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة) يمثلها الأستاذ فهد عبدالله عبدالعزيز الراجحي
13. الأستاذ سعود صالح الصالح
2. يخضع اعتماد انتخاب أعضاء مجلس الادارة لموافقة مصرف البحرين المركزي.

البند الثالث عشر

الموافقة على اعادة انتخاب الهيئة الشرعية الموحدة لدوره جديدة مدتها ثلاثة سنوات من تاريخ اعادة الانتخاب

بعد استعراض رئيس الجلسة لهذا البند قررت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع الموافقة على إعادة انتخاب الهيئة الشرعية الموحدة لدوره جديدة مدتها ثلاثة سنوات من تاريخ إعادة الانتخاب وذلك على النحو الآتي:

- 1. الدكتور عبدالستار أبوغدة
- 2. الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
- 3. الدكتور عبدالعزيز الفوزان
- 4. الدكتور عبداللطيف آل محمود
- 5. الدكتور أحمد محي الدين

البند الرابع عشر

مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته

بعد الانتهاء من هذا البند طلب رئيس الجلسة من مقرر الجلسة تلاوة المحضر، وأن يفوض المساهمون رئيس الجلسة ومقررها بالتوقيع عليه حيث وافق المساهمون على ذلك.

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال أعلن رئيس الجلسة انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية السادس عشر متمنياً للمجموعة كل تقدم ونجاح، ونوجه بالشكر إلى جميع المساهمين على دعمهم المتواصل وإلى جميع العاملين بالمجموعة على تفانيهم وإخلاصهم مضيفاً أن بهم ومعهم تتواصل المسيرة. وفي الختام قدم الشكر لمملكة البحرين لرعايتها ودعمها المستمر للمؤسسات المصرفية الإسلامية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة ولد حفيظة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

وائل الله الموفق لما فيه الخير والصلاح ،،،



صالح عبدالله كامل
رئيس الجلسة



صالح عثمان أبو زيد
مقرر الاجتماع